مجلة المعجمية - تونس

ع 21-22

2006

"قاعدة الردّ إلى الأصل"
في الأبنية والمنحوتات

عبد الفتاح الفرجاوي

0 – مقدّمة :

للمعجم في اللسانيات الحديثة مفهومان : أماّ المفهوم الأوّل فعامّ يشمل مجموع الوحدات المعجميّة التي تكوّن لسان جماعة لغوية ماّ ، تتكلّم لغة طبيعية واحدة ، أي إنّه مجموع المفردات المكوّنة للغة ماّ من اللغات تكون قابلة للاستعمال بين أفراد تلك الجماعة (1) .

وأماّ المفهوم الثاني فخاصّ : فهو مدوّنة المفردات المعجمية في كتاب ، ترد مرتّبةً على نحو ما ، ومثاله لسان العرب لابن منظور (2) (3) .

والمفهوم الأولُ هو الذي يعنينا هنا ، لأنه مرتبط بالمعجمية العامّة أو المعجمية النظرية (Lexicologie) التي تتخذُ "الوحداتِ المعجمية من حيث مكوّناتها وأصولها واشتقاقها ودلالتها" موضوعَ بحثها (4) . والوحدات المعجمية هي الألفاظ اللغوية العامة ، وهي ألفاظ ترد تامة فتكون وحدات صرفية معجمية تمثلها الأسماء والأفعال والصفات

---

(1) المعجم هو رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية ، هو ما يعبّر عنه بالمقدرة ، ويقابل في الفرنسية (*Lexique*) .

(2) وهو ما يعبّر عنه في الفرنسية بـ (*Dictionnaire*) – ينظر حول التقسيم المذكور إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص ص 7 – 8 ؛ رمزي منير بعلبكي : «حدود العلاقة بين المكوّنات المعجمية والنحوية في التراث النحوي العربي ، ص 27 وما بعدها .

(3) إبراهيم بن مراد : مقدّمة لنظريّة المعجم ، ص 7 .

(4) إبراهيم بن مراد : المصطلحيّة وعلم المعجم ، ص 6.

والظروفُ ، وترد غير تامّة فتكون وحدات صرفية نحوية مثلها الأدوات أو الحروف . والجدير بالذكر في هذا السياق أنّ هذه الوحدات المعجمية تتّخذ في اللغات صورا وهيئاتٍ ، وتتولّد بوسائلَ متعددةٍ متميزةٍ بحسب طبيعة كل عائلة لغويّة . فالتوليد هو إنتاجُ وحدات معجمية جديدة وفق قاعدة أساسها صياغة توليفية حسب ما تختاره كلّ عائلة لغوية ؛ ففي اللغات الرّوْمَنيّة الحديثة (Les langues romanes) ذات الأصول الهندية الأوروبيّة تكون البنية الصرفية بنية مطلقة قوامها أسٌّ ثابت (Radical) تزاد إلى أوّله سوابق وإلى آخره لواحق بما يضاف إلى الجذع ، أي إنّ الوحدة الصرفيّة الأساسيّة تولّد منها وحدة معجميّة جديدة لها دلالة جديدة . وفي اللغات السامية التي منها العربيّة يمثّل الجذعُ (Base) المؤلّفُ من صوامت وصوائت بنية الأساس التي تأتي بمقتضاها "الوحدة الصرفيّة المعجميّة " ثنائيّة وثلاثيّة ورباعيّة وخماسية . وهو ما يجعل لكلّ لغة أو عائلة لغوية طريقتها في الصياغة والاشتقاق . وقد رأينا لذلك أن نبديَ بعض الملاحظات في شأن بعض الوحدات ذات البنية الثنائية والمنحوتات من خلال ما جاء من تقنين وتخريج عند اللغويين العرب قديما :

1 – توليد الاسم من الحرف بمراعاة الأصل: مثاله "لو" و"أو" في الكتاب لسيبويه (5) .

2 – الأصل في المنحوتات تبعا لنصّ لابن فارس : باب النحت في" الصاحبي في فقه اللغة" (6) وفصل للثعالبي في كتابه : فقه اللغة (7) : "حكاية أقوال متداولة على الألسنة" ، و"باب العين مع الحاء والهاء والخاء والغين" في كتاب العين للخليل بن أحمد (8) .

وما يسوّغ اختيار هذه العّينات ما نراه من أهميتها كإجراء عملي يكون أساسه أفكار الخليل في "كتاب العين" وما أورده سيبويه في "الكتاب" ونسبه إلى شيخه الذي "أدرك الصلة بين اللغة والكلام" جاعلا "غايته منها في مرحلة أولى وضع معجم مستعمل

(5) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 – 265 .
(6) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة ، ص ص 263 – 264 .
(7) الثعالبي : فقه اللغة ، ص ص 421 – 422 .
(8) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص ص 60 – 61 .

أساسه كلام العرب الموجود بالفعل" [9] . فالخليل كان معنيا بـــ"الإحاطة برصيد اللغة الكامل وما فيه من مستعمل ومهمل" [10] ؛ وقد نظر في بنية الكلمة فخلص إلى أنّ "كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف" [11] منبها إلى أنّ بنية الأساس تنقسم إلى : بنية دنيا هي البنية الثنائيّة مثل "قَدْ" وبنية وسطى هي البنية الثلاثية مثل : ضَرَبَ ، وبنية قصوى وتكون رباعية وخماسية مثل "عَقْرَبٌ" و"سَفَرْجَلٌ" ، فهذا الضبط يسيّج الكميّة الدنيا والكميّة القصوى وما يقع بينهما وبذلك يستحيل أن يخرج الكلام العربي عنها ، وهو ضبط بنى عليه تصوّره لطاقات تأليف الكلام الممكن ثم تصنيفه إلى مهمل ومستعمل على أساس أنّ المهمل موجود بالقوّة والمستعمل موجود بالفعل . وقد قاده بحثه في طبيعة البنية الصرفية للكلمة إلى الجزم بأنه "ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف" [12] .

كما نبّه الخليل إلى ما يحكم البنية المقولية من تصّرف بتقليب الجذر الواحد تقليبا يعطي ما هو مستعمل وما هو مهمل : "اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصّرف على وجهين ... والكلمة الثلاثيّة تتصرف على ستّة أوجه ... ، والكلمة الرباعية تتصرّف على أربعة وعشرين وجها ... والكلمة الخماسيّة تتصرّف تتصرف على مئة وعشرين وجها" [13] . ويمثل على هذا ابن جنّي بالقول : "إنّ معنى (ق و ل) أين وجدت وكيف وقعت من تقدّم بعض حروفها على بعض وتأخّره عنه إنّما هو للخفوف والحركة ، وجهات تراكيبها الست مستعملة لم يُهمَل شيء منها وهي (ق و ل) ، (ق ل و) ، (وق ل) ، (ول ق) ، (ل و ق) [14] ، وهذا فيه إقرار بأنّ مفهوم **الأصل والفرع** مفهوم حيويّ وقاعدة تصريف وتقليب وتوليف تجعل الأصول منطلقا خلاّقا وتدفع باتجاه تمثيل اللغة تمثيلا كاملا يتصّرف فيه المستعمل تبعا لقاعدة الممكن نظريا والواقع عمليا .

---

(9) محمد رشاد الحمزاوي : الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجميّة ، ص 17 .
(10) نفسه ، ص 17 .
(11) نفسه ، ص 16 .
(12) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص 49 .
(13) نفسه ، ج 1 ، ص 59 ؛ وينظر : محمد رشاد الحمزاوي : الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجميّة ، ص 21 .
(14) ابن جني : كتاب الخصائص ، ج 1 ، ص 5 .

وقد اخترنا معالجة بعض الأبنية الثنائية التي هي ثنائية في صورتها السطحية ، ثلاثية في صورتها العميقة ، وتعليلَ هذا التحويل الذي يطرأ عليها فيردّها إلى أصل عميق تنوّن بمقتضاه وتكتسب دلالة إحالية . ولبيان ذلك نكتفي ، في معالجتها ، بما جاء في الكتاب لسيبويه [15] ، كما نختار أن نتتبّع الأصل في المنحوتات وما قرّره في شأنها المعجميون العربُ القدامى — وخاصة ابن فارس – من حكم يذهب إلى "أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد "ضَبَطرٌ" وفي "الصِلدم" إنّه من "الصلد" و"الصدم" [16] .

والسؤال المطروح هو : ما دليل ابن فارس هنا على أنّ ما زاد على الثلاثي أكثره منحوت ؟ وكيف السبيل إلى معرفة الأسباب التي تقف وراء ترك الأصل في المنحوت ومعرفةِ الوظائف التي تتحقّق بالفروع وبيانِ علّة فرضيّةِ "الثلاثي أصلٌ لا ثاني له" ؟ وكيف يمكن أن نستدلّ على تحكّمه في غيره مما عدّ أصولا أي : الرباعي والخماسي واعتبارهما به لاحقين ومنه متأتّين ؟ ألم يقل الخليل "إنّ الثلاثي متمكّن في العربية " ؟

تلك فرضية نطرحها للنقاش والبحث . فإن كان لها وجه قبول قُبلت وإن ثبت بطلانها عدلنا عنها . ونبدأ بعرض المعطيات كما جاءت في مصادرها ، مبدين حولها ملاحظاتنا :

1 – خروج" أو" و"لو" من الأبنية الثنائية الساكنة الأواخر إلى الأسماء الثلاثية المتمكّنة : علّة توليد الاسم من الحرف ودلالته :

يرى سيبويه أنّ "**لو**" و"**أو**" من الأدوات وهما "ساكنتا الأواخر" ، وسبب التسكين فيهما راجع إلى "أنّ قبل آخر كلّ واحد منهما حرفا متحرّكا" . وهذا معناه أنهما ليستا من الأسماء المتمكّنة وذلك خلافا للحرف الذي هو مبني فـ"**لو**" و"**أو**" و" **كي**" و"**ذو**" و"**هُوَ**" كلّها تأتي مبنية في صورتها الثنائيّة إلاّ أنّها عند تحويلها إلى الاسمية (= العلميّة) تُثَـقّل ويلحقها ما يلحق الأسماء من تأنيث وتذكير وانصراف بعد أن كانت ممنوعةً منه

(15) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 - 265 .
(16) ابمن فارس : الصاحبي ، ص 271 .

لعدم تمكّنها ، فبمجرّد إلحاقها بالأسماء ، يُسار بها إلى التثقيل بعد أن كانت مخفّفة ، وهذا دليل على أنها تأتي على الفرع وتردّ إلى الأصل إذا أريد بها معنى وهو ما يقتضي تعليلها مادامت من الأحوال الطارئة ، لأنّ "الشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل" [17] . وفيه – حسب سيبويه – مراعاة لخاصية من خاصيات العربية ، فقد جزم بانتفاء أن يكون في كلام العرب اسم آخره واوٌ قبلها حرف مفتوح ، وهي قاعدة اقتضت التضعيف في "**أو**" و"**لو**" وما شاكلهما من الأدوات ، مستدلاّ على ذلك بشواهد من الشعر فيها استعادة للأصول الثاوية ، مثل قول أبي زبيد [18] :

لَيْتَ شعري وأينَ منّيَ ليتٌ إنّ لَيْتًا وإنّ **لَوًا** عناءُ

وقوْله :

ألامُ على **لوٍّ** ولو كنتُ عالما بأذناب **لوٍّ** لم تفتني أوائلُه

و لم تفته ملاحظة ما يأتي من استعمال في لهجات القبائل أو لغاتها كما يقول النحاة مشيرا إلى أنّ بعض العرب يهمز فيقول في "**لو**" **لوءٌ**" وهو فصيح على أساس أنّ العرب كانت تهمز بالاسم خلافا لقبيلة قريش .

ومن الصيغ الثنائية التي يلحقها التنوين ضمير الغيبة المفرد المذكّر متى جيء به تسمية : "فلو سميت به ثقّلتَ وقلتَ هذا هُوٌّ ، وتدع الهاء مضمومة لأنّ أصلها الضمّ" [19] ، وكذلك " هي" للمؤنث المفرد "إن سمّيتَ به رجلاً تثقّلها كما ثقّلتَ هو" [20] .

ومن الأبنية الثنائيّة ما يذكّر مثل : "**ذو**" و"**ما**" .. ولكنّك إن سميتَ به مؤنّثا لم تصرف وتصرفه في تسمية المذكّر به ، ومما يمدّ ويُنوّن : ذو ـــــ **ذاءٌ** ، ما ـــــ **ماءٌ** كما لزم في "**لا**" ما يلزم في : "**كي**" و"**لو**" فتصير : "**لاءٌ**"

وما يميّز "**فو**" اختصاصها بخصائص تجعلها تنفرد عن أخواتها ، فهي في الإفراد تُبدَل فتصير : "**فمٌ**" وهكذا تُبدَلُ الواو ميما جريا على مثالٍ تكون الأسماءُ عليه ، حيث

---

(17) الجرجاني : كتاب المقتصد ، ج 1، ص 133 .
(18) سيبويه : الكتاب ، ج 3 ، ص ص 261 – 262 .
(19) نفسه ، ص 262 .
(20) نفسه ، ص 262 .

عوّضت قاعدة "البدل" التثقيلَ وقامت مقامه ، ذلك أن الاستعمال يغلّبُ الصورة النظرية المفترضة ، ولولا ذلك لكنت تقول "**فَوةٌ** لأنّه من الهاء قالوا : أفواهٌ كما قالوا سَوطٌ وأسواطٌ" (21) .

وهذا جدول تمثيلي على الأدوات الثنائية التي لا تُعرفُ أصولها الاشتقاقيةُ والتي سمّاها سيبويه أسماء" **مجهودة**" (22) فعدّت أبنية ثنائية تؤول إلى الثلاثي إن سمّينا بها وجعلناها أعلاما على الشخص :

البنية المنجزة العدول	البنية النظرية الأصل[المفترض]
لو (حرف+حركة+حرف)	لَوٌّ (ل و و) تضعيف ـــــ إدغام وتثقيل للعين واللام
أو	أوٌّ (أوو)
هُوَ	هُوٌّ
هي	هيٌّ
ذو/ ذا	ذوٌّ / ذاءٌ
ما	ماءٌ
كي	كيٌّ
فو	فمٌ
أبْ (بتسكين الباء) ـأخْ- حمْ	أبٌ ـأخٌ - حَمٌ
دمْ (بتسكين الميم)	دمٌ
كمْ	كمٌّ

(21) نفسه ، ص 264 .

(22) نفسه ، ج 3 ، ص 357 – 358 ؛ ونظر أيضا ما قاله في شانها المنصف عاشور في : ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ ، ص ص 87 - 88 .

2 – هل المنحوتات صيغ ثلاثية في الأصل أقحمت فيها زيادة أم صيغ بُنيت من كلمتين ؟

سأكْتفي في بحث هذه القضية ببعض الشواهد، فآخذُ من "الصاحبي" [23] قول ابن فارس : "العرب تنحَتُ من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار" وقوله : "وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد "ضبطر" وفي"الصلدم " "إنّه من الصلد" و"الصدم" [24] .

أنطلقُ في مناقشة النص من أنّ الكلمة مفهوم بنيوي يتفرّع عنه كلّ شيء بالزيادة والنقصان فألاحظ أنّ نظرية ابن فارس هنا لا دليل فيها على ما قاله من أنّ كلّ ما زاد على ثلاثة أحرف أكثره منحوت ، فليس من دليل على أنّ "ضبطر" من "ضبر" و"ضبط" و"الصلدم" من "صلد" و"صدم" ، لأنّ الذي يفترض ذلك لا دليل عنده على هذا الأصل الذي ادّعاه مادامت الأصول بناء نظريا مفترضا موجودا بالقوّة دون الفعل ، ومثلما يلحق الثنائيَّ ثالثٌ يمكن أن يلحقَ الثلاثيَّ رابعٌ يهدف جميعه إلى إصلاح البنى ، وعندها يكون الميم في "الصلدم" والطاء في "ضبطر" زائدا مقحما فيكون الأصل ثلاثيا دائما زيد إليه رابع لمعنى . وما يسوّغ ما نذهب إليه واقع تحت قاعدة ما غلب من البنية : فالثلاثي هو الغالب في الصيغ وما جاء منحوتا محدودٌ عددا واستعمالا وأكثره على أوزان لاحقة بـــ**[فعلل]** الرباعية وهو مذهب الصرفيين ، وهذه الأوزان هي : **فوْعَل –فعْوَل-فيْعَل-فعْيَل –فعْلى** . فـــ**[فعْلَل]** فيها الجذر الثلاثي [ف ع ل] والأفعال ترد على فعلل إما صحيحة سالمة (=دحرج) أو مضاعفة (برر) ، وما ألحق بـــ**[فعلل]** من أوزان ، يجيز أن تكون الواو في **فوْعل وفعْول** مقحمة ، والياء في **فيْعَل وفعيَل وفعلى** مقحمة إقحاما في ما كان ثلاثيا إن صحّت فرضية الأصل الثلاثي فيها .

---

(23) ابن فارس : الصاحبي ، ص 271 .

(24) نفسه ، ص 271 ؛ قد لاحظ حلمي خليل في مقاله : علم المعاجم عند أحمد بن فارس بين النظرية والتطبيق ، ص 73 ، أنّ فكرة الأصل والفرع هذه قد شغلت ابن فارس وسيطرت على نظرته إلى اللغة لقوّة الشعور الحاصل لديه بالصلة بين اللغة والمعجم ، ولذلك يرتبط الأصل عنده بالدلالة العامّة على المشتقات من جذر واحد بالإضافة إلى الدلالة الخاصّة بكلّ مشتق .

لبيان ذلك ، نحاول الاستدلال على هذا فنقترح اعتماد بعض المداخل بربط الرباعي بالثلاثي من خلال عيّنة نرجع فيها إلى "لسان العرب" ، وهذه المداخل هي :

[ف ع ل]	المعاني	[ف ع ل ل]	المعاني
ك ف ف	كفّ صاحبه عن مجاوزته إلى غيره : منعه	ك ف ك ف	قال أبو منصور وأصله عندي من وكَف يكِف كخضخضتُ الشيءَ في الماء : أصله من خضتُ .كفكف : ردّ الشيء عن الشيء ، كفكف دمع العين ، والكف : القطع ، وفي العروض حذف النون من مفاعيلن حتّ يصير مفاعلُ ..
ح ب ب	حباب الماء : موجه الذي يتبع بعضه بعضا ، الطلّ الذي يصبح على النبت ، حباب الماء : نفاخاته التي تطفو عليه .	ح ب ح ب	الماء جرى قليلا ، الحبحبة : الضعف . الحبحاب : الصغير، الضئيل الجسم
د م م	دمَّ الأرض : سوّاها ، رأسه: ضربه فشدخه وشجَّه . دمَّ عليه القبر : إذا سوّاه عليه فإذا كررتَ الشيء : دمدمتَ	د م د م	دمدمتَ الشيء : إذا ألزقته بالأرض . دمدم عليهم : أطبق عليهم الأرض .
ج ل ل	جلٌ : تباعد وتعاظم	ج ل ج ل	الجلجلة : صوت الرعد ، المجلجل : فيه صوت الرعد البعيد ، الجلجال : شديد الصوت

ز م م	زمّ البعير بأنفه : إذا رفع صوته من ألمٍ يجده	ز م ز م	= تراطنُ العلوج عند الأكل وهم صموت ، لا يستعملون اللسان ، ولا ألفة في كلامهم لكنّه صوتٌ تديره في خياشيمها وحلوقها فيفهم بعضها عن بعض . الزمزمة من الصدر ، إذا لم يفصح . والعلج : إذا تكلّف الكلام عند الأكل وهو مُطبق فمه ..
هـــ ذ ر	الهذرُ : الكلام الذي لا يعبأ به ، الهذر : الكثير الرديء وقيل هو سقَطُ الكلام /الهذيان ورجلٌ هذريانٌ إذا كان غثّ الكلام ... في الحديث "لا تتزوّجنّ هَيذَرَةً" أي الكثيرة الهذر هذَر كلامُه هذرا : كثر في الخطإ والباطل وفي المثل : لا هذرٌ ولا نزرٌ	هـــ ذ ر م	الرجل في الكلام : إذا خلّط فيه ، السرعة في القراءة والكلام والمشي ، في الحديث : "وقد أصبحتم تهذرمون الدنيا" فقال : أي تتوسّعون بها ، ومنه هذرمة الكلام وهو الإكثار والتوسّع فيه ، يقال للمرأة : إنّها لهذرمى الصخب أي كثيرة الصخب
هـــ ذ م	هذم الشيءَ : أكله والهذم : سرعة الأكل والقطع والهَيذام : الأكول	هـــ ذ ل م	السارق نحو بيوت الحيّ : أسرع . هذلم هذلمة : مشيٌ فيه قرمطة وتقارب

اعتبر محمد رشاد الحمزاوي [25] نظرية ابن فارس أهمّ نظرية في النحت واستغرب إهمال اللغويين والمعجميين لقضيته فغبنت غبنا ، ورغم احتفاء ابن فارس بالنحت نرى أنّ ما قدّمه من قواعد قد فتح الباب للاختلاف في تأويل الأصول الثلاثية التي تنحَتُ منها الكلمة ؛ وكمثال على ذلك : "خربق" المنحوتة من"خرب" و"خرق" ، ففيه غيابٌ الدّليل على ما يتصوّر فيه من أصل بل إنّ مما ما يَرُدُّ عليه الأمثلة التي أوردناها من لسان العرب ، ذلك أنّنا وجدنا من ذهب إلى أنّ أصل "كفكف" هو "وكف يكف" وأنّ أصل "خضخض" هو "خاض يخوض" . والجدير بالذكر أنّ بين [فعل] و[فعلل] قواسم واشتراك ، وما يضاف إلى (فعلل) يحقّق زيادة في دلالة الثلاثي : فـــ"كف" تعبّر عن المنع وكفكف تعبّر عن القطع وهو القطع وردّ الشيء عن الشيء ، و"دمّ" تعبّر عن الضرب والإدماء وتسوية الشيء بالتراب ، و"دمدم" تعبّر عن تكرير فعل الضرب وإطباق الأرض على أصحابها ، وتعبّر "حبب" عن الشيء الصغير الضعيف مثل الحَبَبُ وحَبَابُ الماء الذي يطفو على سطح الماء .. ، وتعبّر "حبحب" عن الصغير الضعيف وعن كلّ حركة فيها فتور وضعف ؛ وتعبّر "جلّ" عن الشيء إذا تباعد وتعاظم ، و"جلجل" عن شدة صوت الرعد البعيد المتعاقب إلخ ، فمعنى "فعلل" (= م 2) متولّد من معنى"فعل" (م 1) ، وإذا كنّا نعتبر تلك المسالك في التأويل عند ابن فارس مماّ يفتح الباب للمذاهب والأحكام دون أن نقف فيها على قاعدة صلبة تزيل الظنون منها إلى برد اليقين ، فقد فضّلنا أن نردّ الرباعي إلى الثلاثي باعتباره الأصل واعتبار الرباعي من باب ما يزاد إقحاما طلبا لمعنىً [26] فأخرجناه من باب المنحوت إلى باب الاشتقاق ، وتحديدا إلى النوع الموافق منه لما سمّاه القدامى بالاشتقاق الصغير [27] ، ساعين بهذه العيّنة التي جرّدناها من "اللسان" إلى

---

(25) محمد رشاد الحمزاوي : نظريّة النحت العربيّة المغبونة ، حوليات الجامعة التونسية ، 27 ، ص 35 .

(26) يُنظر حول الإقحام : إبراهيم بن مراد ، مقدّمة لنظريّة المعجم ، ص ص 139 – 143 ، وقد عدّه من قواعد "التوليد الصوتي" ؛ رمزي منير بعلبكي ، فقه العربيّة المقارن ، ص ص 106 – 112 ، وقد تحدّث فيه عن "الزيادة الصوتية" ، وقد نبهنا الأستاذ إبراهيم بن مراد إلى أن الطالب علي الودرني قد درس الإقحام ودوره في التوليد المعجمي في بحث أنجزه معه في نطاق شهادة الدراسات المعمقة بكلية الآداب بمنوبة (1999) عنوانه "دور الأصوات في التوليد المعجمي" .

(27) نجد عند ابن جني الاشتقاق أنواعا هي : الاشتقاق الصغير الذي يتم بمراعاة الترتيب في الأصول : ض ر ب = ضرب ، ضاربٌ ،مضروب ،إلخ ، ولاشتقاق الكبير ويكون بتقليب الأصول وهو ضرب

اعتمادها منطلقا عمليا لما وجدناه فيها من المسوّغات التي يمكن أن تجعلها أداة عمل ومجال نقاش مفيدا .

3 – النحت المتأتي من حكايات الأقوال : أبنية رباعية منحوتة من قول تام مفيد يحسن السكوت عليه :

إنّ حكاية الأقوال في وظيفتها التواصلية تحقّق الاقتصاد في المجهود وتختصر المراد بتبدّل الجمل الطويلة بالعبارة القصيرة . وهذا الاختزال في الأقوال هو الذي يحتّم نقل القول أي الجملة إلى مقولة معجمية :

الأصل :

- لا حول ولا قوّة إلاّ بالله ـــــ مقولة 1 (فعل) : حَوقل+ مقولة 2 (اسم) : الحوقلة
- حيّ على الفلاح ـــــ مقولة 1 (فعل) حيعل/مقولة 2 (اسم) :حيعلة /مقولة 3 : اسم نسبة (=إضافة) : ؟ حيعليّ
- عبد شمس ـــــ مقولة 1 (فعل) : عبشم + تعبشم /مقولة 2 (اسم نسبة) : عبشميّ
- عرب + ستان ـــــ مقولة 1 : اسم عربستان(مقولة اسمية متولّدة بالترجمة) ـــ عربستاني (نسبة إلى الإقليم الذي يسكنه العرب والتابع اليوم إداريا وسياسيا لإيران) .

تستعصي هذه المنحوتات المختصرة في أغلبها على الردّ إلى أصل ثلاثي ولذلك فإنّ الإيغال في اختصارها بردّها إلى الثلاثي إجحاف بها وهي تظل قائمة مغلقة ولذلك لا بدّ من اعتبارها منحوتة من جملة أو كلمتين وذلك بحسب أنواع المنحوت (الجملة والفعل المشتق والاسم المتمكّن) ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقبل كونها حالة محدودة موجودة تاريخيا فتقبل التفسير وتعدّ ظاهرة غير حيويّة في اللغة مقارنة بوسائل التوليد الأخرى في العربية . وهنا لا نستطيع البرهنة على أنّ النحت يدخل ضمن الاشتقاق ، وحتى تلك العبارات التي من قبيل : تأتأ وفأفأ وشأشأ فمن باب المحاكاة أي إنها أفعالٌ حاكيتَ بها أصواتا مفردة هي : التاء والفاء والشين . والنحت في هذه الحال عملية

من التصرّف فيها : ش و ب = شاب ، وبش ، وشب ، بوش ؛ والإشتقاق الأكبر ويقوم على الإبدال أي بجعل بدل حرف من حروف المادة حرفا آخر ليس منها : نعق / نهق إلخ .

يقبلها نظام الفعل ونظام الاسم وتختصر حكايات الأقوال ، وهو مشغل يستحقّ أن يعالج في ضوء المعطيات اللسانية . ولعلّ أوّل من تفطّن إلى هذا الجانب من الدراسة وبدأه هو الخليل عندما نبّه إلى الجوانب الصوتية التي تمنع ائتلاف صوره من بعض الحروف في كلمة واحدة إذا تقاربت مخارجها ، مثل الباب الذي عقده في المضاعف للعين ، مع الحاء والهاء والخاء والغين وتعليل امتناع اشتقاق الفعل من كلمة واحدة إن رمنا التأليف بين هذه الأصوات . وهو ما يعزّز ما افترضناه من أنّها عبارات لا تتولّد من ثابت لتنافر كثير من الأصوات في الأصول وتعذّر اعتماد الأصول الصيغيّة فيها وهو ما بيّنه الخليل بالقول : "إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلاّ أن يُشتقّ فعل من جمع بين كلمتين مثل :"حيّ على"(...) ، فهذه كلمة جُمعت من"حيّ" ومن "على" ، وتقول منه : حيعل يحيعل حيعلة وقد أكثرتَ من الحيعلة أي من قولك : "حيّ على"، وهذا يشبه قولهم : تعبشم الرجل وتعبقس ، ورجلٌ عبشميّ ، إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس فأخذوا من كلمتين كلمة واشتقوا فعلا" [28] .

إنه مظهرٌ يتنزّلُ اليوم في الدراسات الفنولوجية تحت ما يُصطلح عليه في الإنقليزية بـــ "phonotactics" أي دراسة ائتلاف الأصوات وامتناعها في الكلمة في لغة ما [29] . فهو عبارة عن القيود التي تخصّ أصوات لغة ما تمتنع من الائتلاف داخل الكلمة تبعا للمخرج كامتناع التقاء الكاف [K] في الانقليزية مع النون [n] في أوّل الكلمة ولذلك تتخذ صورة مكتوبة دون أن تنطق طلبا للخفّة كما في العبارات (K)now و(k)nife و(k)not وأمّا الحروف التي لا تأتلف في الكلمة الواحدة فمثل :

*zy = (y) مع (Z) [30]

والملاحظ أنّ كلمتي " gendarme" و"genre" وصلتا إلى الإنقليزية بالاقتراض : الأولى من الفرنسية والثانية من اللاتينية ، ولذلك لا تدخلان تحت طائلة الممتنع صوتيا بالنسبة إلى الأنقليزية .

---

(28) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ج 1 ، ص 60 .

(29) Brinton , L.J (2000) , *The Structure of Modern English – A Linguistic Introduction* , p. 54 .

(30) Ibid , p. 56 .

4 – خلاصة :

وما نخلص إليه بعد هذه الملاحظات ويقوم دليلا عندنا على أصالة البنية الثلاثية هو :

1– أنّ البنية الثنائيّة تأتي على الفرع ولا تجيء على الأصل إلاّ عندما يسمّى بها فيكون ذلك علامة على فرعيتها ، وفي كلّ الأحوال لا تعدو الأبنية الثنائية كونها قائمة مغلقة لا تحتلّ حيزا كبيرا في المعجم .

2 – نفترض أنّ البنية الرباعية تتأتّى بزيادة حرف إلى الأصل الثلاثي زيادة إقحامٍ بما يجعل الأصل فيها أصلا ثلاثيا واحدا لا أصلين ثلاثيين يسقط منهما جزء بعد المزج بينهما في بنية واحدة .

3 – أنّ ما يجيء على "فعلل" و"تفعلل" ضرب من المزيد تلازم التاء أوله فتكون سابقة ويحشى أوسطه بالزيادة : فعل = فوعل / فعول/ فيعل/ فعيل تحشيةً ويلحقه ياء = فعلى تذييلا .

4 – أنّ منهج ابن فارس في استقراء المادّة اللغوية ووصفها على النحو الذي اتّبعه يجعله — بعد الخليل — من أوائل القدامى الذين أسهموا في البحث والتنظير لمسائل المعجم ، دون أن تحجب نظريته المشاكل التي تطرح في قياس الرباعي .

5 – أنّ شجاعة العربيّة تكمن في الاشتقاق والتوليد والقياس على كلام العرب وإدراجه ضمن نظامها .

6 – إنّ النحت يكون إمّا بجمعٍ بين كلمتين على ما حكاه الخليل في "عبشميٌّ" من "عبد شمس" ، وإمّا باختصار جملة أو شبه جملة على ما حكاه الخليل أيضًا في "حيعلةٌ" من "حيّ على" .

عبد الفتاح الفرجاوي

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة القيروان

قائمة المراجع

1 – بالعربيّة :

ابن جني ، أبو الفتح عثمان : كتاب الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، 1952 -1956 (3 أجزاء) .

ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ، 1964 .

ابن مراد ، إبراهيم : المصطلحية وعلم المعجم ، مجلّة المعجمية 8 (1992) ، ص ص 5 – 16 .

ـــــــ مقدمة لنظرية المعجم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 .

ابن منظور : لسان العرب ، ط دار صادر ، بيروت .

بعلبكّي ، رمزي منير : حدود العلاقة بين المكوّنات المعجمية والنحوية في التراث النحويّ العربي ، مجلة المعجمية ، 12-13 (1996 – 1997) ، ص ص 27 – 46 .

ـــــــ فقه العربيّة المقارن ، دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السّاميّة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1999 .

الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد : فقه اللغة وسرّ العربيّة ، تحقيق سليمان سليم البواب ، منشورات دار الحكمة ، دمشق ، 1984 .

الجرجاني ، عبد القاهر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982 (جزآن) .

الحمزاوي ، محمّد رشاد : نظرية النحت العربية المغبونة ، حوليات الجامعة التونسية ، 27 ، (1988) ، ص ص 31 – 49 .

ـــــــ الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية ، مجلّة المعجميّة ، 9 – 10 (1993 – 1994) ، ص ص 11 – 28 .

خليل ، حلمي : علم المعاجم عند أحمد بن فارس بين النظريّة والتطبيق ، مجلة المعجمية ، 12 – 13 (1996 – 1997) ، ص ص 47 – 84 .

الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، تحقيق مهدي مخزومي وابراهيم السامرائي ، بيروت ، 1988 .

سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط بيروت ، (د ت) .

عاشور ، المنصف : ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ، 1999.

2 – بغير العربيّة :

Brinton ,L.J , 2000 : *The structure of modern English-a linguistic introduction* , John Benjamins Publishing Company , Amsterdam- Philadelphia .